العدد ٤٩٩ — جريدة يومية يحررها نخبة من الكتاب — السنة الثانية

الاشتراك
في بيروت عن سنة — اربعة مجيديات
وفي سائر الجهات — ليرة عثمانية
وتصدر نسخة اسبوعية بامعة
اشتراكها السنوي ثلاثة مجيديات
الدفع سلفاً
ثمن النسخة — متاليك واحد

الاتحاد العثماني ١٣٢٦

AL-ITIHAD-UL-OSMANI

المكاتبات
باسم صاحب الاتحاد العثماني ومديره المسؤول
احمد حسن طباره
الاعلانات
تفاوض الادارة باجرتها
محل الادارة
في المطبعة الاهلية — بالشارع الجديد

بيروت (الثلاثاء) في ١ جمادى الاولى سنة ١٣٢٨ و ٢٧ نيسان ش سنة ١٣٢٦ و ١٠ ايار غ سنة ١٩١٠

مالية دولتنا العثمانية

خطابة ناظر المالية في مجلسنا النيابي

من المذاكرات المهمة التي جرت في مجلس النواب في هذه الايام المذاكرة التي دارت على ميزانية المالية والخطاب المالي الذي القاه جاويد بك ناظر المالية حتى خال السامعين لهذا الخطاب انهم يسمعون خطابات اعاظم رجال المالية في برلمانات اوربا اذ لم يكن جاويد بك اقل منهم شأناً ونظراً لاهمية خطابه ننشر خلاصة التعريب على صفحات الاتحاد. قال بعد مقدمة موجزة

اذا نظرتم بعين خالية من كل غرض الى حالة الاضطراب التي كانت فيها البلاد بعد اعلان القانون الاساسي والى احتياجات الحكومة الكثيرة ومطاليب الامة والى وجوب تهدئة الخواطر تعلمون شدة الحاجة الى العلاجات التي اتخذتها الحكومة

كانت الخزينة فارغة عقب اعلان الدستور. فاضطررنا الى مراجعة وسائل جمة والاستلاف من هنا وهناك وذلك لدفع بعض الديون والرواتب وقد عاشت الحكومة ستة اشهر بهذه السلفيات. ثم عقدنا بعد ذلك اول قرض وقدره ٤ ملايين ليرة ونصف مليون دفعنا منه قيمة تلك السلفيات فلم يبق في خزينة الحكومة منه الا ٦٠٠ الف ليرة واعترف لكم ان عقد هذا القرض تمّ بشروط هي اسهل من شروط كل قرض وذلك لانا عقدناه لاحياء الدستور وانجاحه

تركت لنا سنتا ١٣٢٤ و ١٣٢٥ ميراثاً سيئاً من الديون لم تستطع الحكومة الدستورية دفعها في اول سنة لما فتركت سنة ٣٢٤ الى السنة التالية لنا ديناً قدره مليونا ليرة. فكان علينا من جهة قرض قدره مليونا ليرة وكان هنالك من جهة اخرى عدة اموال في خزائن الحكومة الا انها لا تكفي لدفع استحقاقات قروضها وديونها. ولما كانت هذه الديون ديون الحكومة الدستورية فلذلك لم يكن لنا بد من دفعها باية وسيلة فعمدنا الى ميزانية فوق العادة وذلك لدفع النفقات العسكرية المستعجلة او لدفع الديون المستحقة. واذا اذنتم لي اقلت لكم بعض كلمات في هذه الميزانية التي هي فوق العادة

تتألف هذه الميزانية من قسمين قسم للواردات وقسم للمصروفات. اما قسم المصروفات فمعظمه من الاموال التي اهملت العسكرية. ومما تبقى اموال خصصت للمالية لدفع تعويضات حرب كريت وبعض الديون

وكان في قسم الواردات نحو مليونين ونصف مليون من الليرات واردة من التقسيمات. واسهم وتقويم تحويلات عبدالحميد السلطان السابق المخلوع والاملاك والارض المنتقلة من الحكومة السابقة والمعدة للبيع. غير ان الحكومة لم تقبض المبالغ التي كانت في قسم الواردات كلها فان قيمة الارض التي بلغت قبلاً في هذه الميزانية ٩٠٨ آلاف ليرة لم تقبض الخزينة منها الى الآن سوى تسعة آلاف ليرة تقريباً ولم تقبض من قيمة الاسهم ونقود عبد الحميد سوى ٤٥٠ الف ليرة. ولم تستلم الى الآن الاسهم التي في الديتش بنك والبنوك الانكليزية اما اسهم سكة حديد الاناضول وسكة حديد بغداد فلا تزال ملك الحكومة وفي قبضة يدها لانها لم ترَ من حسن السياسة بيعها. والخلاصة ان المبالغ التي قبضتها الحكومة من اموال عبد الحميد لم تتجاوز ٤٥٠ الف ليرة عثمانية. وقد عقدت سلفة على الثلاثة الملايين التي دخلت الخزينة قدرها مليون ليرة دفعت منها تعويضات حرب اليونان وديون الطوبخانة. وجملة القول انه لم يبق شيء في يدنا من الثلاثة الملايين بقطع النظر عن (الجفالك) والارض والاسهم المذكورة آنفاً. اما مجوهرات عبدالحميد فكلها في البنك العثماني وقد ثمناها وسنبيعها قريباً

ميزانية سنة ١٣٢٥

اودعنا ميزانية سنة ١٣٢٥ المجلس في اوائل شهر اغسطوس وانفقت الحكومة على مصالحها حتى ذلك الحين من الميزانية التي فوق العادة. فكانت الواردات في هذه الميزانية ٢٥ مليون ليرة والمصاريف ثلاثين مليوناً. وكان هنالك عدا هذا العجز الظاهر وقدره خمسة ملايين ليرة عجز آخر مختلف وجعل مجموع العجز الحقيقي في الميزانية ستة ملايين ونصف مليون ليرة. وهذا العجز الآخر مذكور في المواد القانونية التي عرضناها على المجلس في حينه. وحين عقد السلفيات. وقد دفعت الخزينة ٥٠٠ الف ليرة ديوناً لعبدالحميد و ٣٥٠ الف ليرة ايضاً هذا عدا اموال التنسيقات التي لم تبدأ الا في شهري شباط ومارت فلم تذكر في هذه الميزانية. فاذا اضفنا هذه الاموال الى الميزانية بلغ العجز الى سبعة ملايين ليرة. وهناك مبلغ آخر يضاف الى هذا العجز وقدره مليون ليرة تقريباً ليدفع الى السكة الحديدية الشرقية حسماً للخلاف القائم على احد خطوط هندسة السكة. فكان الواجب على الحكومة ان تعقد قرضاً قدره تسعة او عشرة ملايين ليرة لسد هذا العجز. الا انها عقدت قرضاً قدره سبعة ملايين فقط والذي احول نظر حضراتكم اليه هو ان الحكومة اتكلت على الاقتصاد الذي ستقتصده في المصروفات حينما قررت عقد قرض بالقيمة المذكورة فقط

فاذا ازلنا من مجموع قيمة هذا القرض مصاريف التمغة والمصاريف الاخرى نرى ان ما بقي للحكومة منه وهو خمسة ملايين و ٦٠٠ الف ليرة دفعنا منها مليوناً للسكة الحديدية الشرقية فيكون المبلغ الذي بقي منه في خزينة الحكومة اربعة ملايين ونصف مليون وذلك لسد عجز قدره سبعة ملايين في الميزانية

ففي هذه الحال التي بسطتها لكم بدأت الحكومة العمل وكان يجب عليها ان تعقد قرضاً ايضاً لان الرواتب لم تكن قد دفعت ولان مستخدمي الحكومة لم يكونوا قد اخذوا استحقاقاتهم. الا انها لم تفعل ذلك وقد وفقت لدفع الرواتب والاستحقاقات في حينها ولكن هذا النجاح كان الى حين. ولهذا فالحكومة تعلن اليوم عزمها على عقد قرض جديد قدره سبعة ملايين ليرة

ميزانية ١٣٢٦

اسمحوا لي الان ان اعرض عليكم ميزانية هذه السنة

استطاعت الحكومة الدستورية ان تضع في ثلاثة اشهر — وهي مدة قليلة لا تكفي النظارات للمخابرة مع الولايات — ميزانية الحكومة الثانية. ولقد صدقت لجنة المالية بما قالته في هذا الشان. قدمت الحكومة اليكم الميزانية خالية من المفردات وسبب ذلك ان العجز في ميزانيات النظارات التي نظرها مجلس الوكلاء بلغ ٨ ملايين ليرة فالقصنا مخصصات بعض منها بفضل تساهل حضرات الوكلاء حتى بلغ العجز اربعة ملايين ليرة ونصفاً فقط. فكان ذلك سبباً لتقديمها بلا مفردات ولاشتغال رجال اللجنة المالية اشتغالاً استحقوا به الشكر عليه. فاللجنة تعلم ولا شك ان معظم هذه التعديلات جرى بعد تأليف الوزارة المالية وان المطالب التي طلبت كانت حقة. فالوزير الذي يجيء الى الوزارة لا يجبر على قبول ميزانية سلفه واحتمال المسؤولية عنها

ولا تعتقدوا ان الحكومة واللجنة انما هذه الزيادات من غير معارضة فقد ناقشنا طويلاً فيها في مجلس الوكلاء وفي اللجنة وقبلتها الحكومة نهائياً ولهذا السبب رأيتم ان العجز الذي كان اولاً اربعة ملايين ليرة ونصف مليون ارتفع الى سبع ملايين ليرة

ولرب قائل يقول : انكم اقترضتم في العام الماضي سبعة ملايين ليرة فما الذي عملتم بهذا المال من الاعمال النافعة للبلاد وستقترضون هذه السنة سبعة ملايين ليرة مرة اخرى فما الذي تنفقونه بها. فعن هذه الاسئلة اجيب :

يا حضرات الافندية : اود ان اكلمكم كلمة استثنائية قبل الخوض في اساس الموضوع. ان الشعب الذي يريد ان يسير في طريق المدنية لا يستطيع ان يقتصد في نفقاته. ولا اعتقد ان امة او دولة تقدر ان تفعل ذلك فالرأي الاجتماعي العام يدفع الحكومات الى طريق لا تستطيع الخروج منها بسهولة. فالحكومة التي تريد ان تعيش — تعيش بشرف واحترام — يجب ان لا تقف عند باب المصروفات. ولا اريد ان ابين لكم ما تحتاج اليه هذه البلاد فكل فرد من حضراتكم جاء من جهة من جهاتها. فانتم تعلمون اذاً كل ما تحتاج اليه : ليس في البلاد طرق للمواصلات ولا مدارس للتعليم فانا وانتم غير مسؤولين عن هذه الحالة لاننا لم نكن السبب فيها. بل المسؤولون عنها هم الذين اوجدوها دون سواهم. ولا اظنكم تستطيعون لوم الحكومة على عدم تداركها. وتداركها الان يوجب على الحكومة اتخاذ وسائل لذلك وهذه الوسائل هي المال. فالاعتمادات التي اعطيتمونا اياها في العام الماضي انفقت في الاوجه التي خصصتموها بها. فاذا كنا لم ننشئ المدارس ولم نفتح الطرق فقد وضعنا الجيش على قدم الاستعداد للدفاع عن شرف الوطن في الداخل وفي الخارج (تصفيق حاد). فقد انشأنا جيشاً انشأناه لان جنديتنا ليست كسائر جنديات حكومات اوربا فجنديتنا تدرع البلاد في الداخل والخارج فاذا حدث حادث من الحوادث نلجأ الى الجيش. رفع لصوص رؤوسهم ورؤساؤهم فارسلنا عليهم الجنود. حدثت حوادث اطنة فارسلنا اليها العسكر. وفعلنا كذلك في حوادث (البانيا). فالدستور في خطر وعلى الجيش ان يصونه من كل خطر

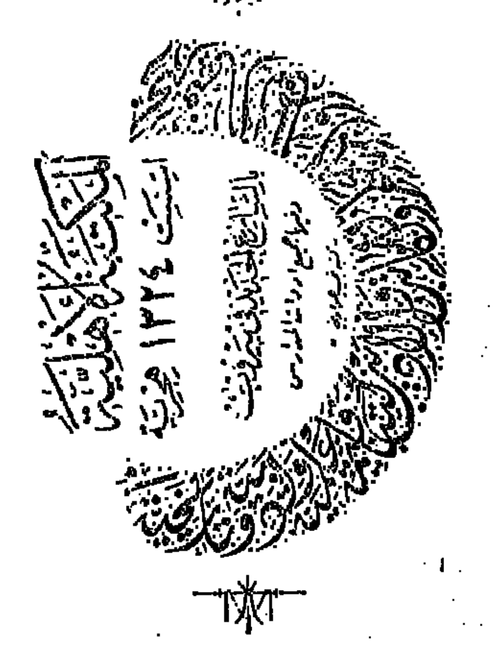
لقد انشأنا جيشاً يستطيع ان يراه كل شخص فليقابل من شاء بين جنود العهد الماضي وجنود عهد الدستور وبين حالتهم قبل الدستور وحالتهم الآن

لا يعتقد احد من حضراتكم ان هذه الاموال التي ننفقها على الجيش ننفقها بلا ثمرة ولا جدوى فنحن بفضل هذه الاموال نحفظ الامن ونذود عن حياضنا. لا اريد بهذا القول انه يجب ان ندفع كل شيء للجيش الى ان نجعل الجيش في حالة ...

واحدة من تلك تبين ان قوتها كذا وكذا...

ولكن ذلك الرابور هو خلاف ما وقع اذ المهندس المذكور لم يأخذ من دكاني من تلك الانوار الذين كانوا شاعلين لانهم هم الذين وضعتهم الشركة لي بعينهم ولكن قد اشتروا مقدار عشر باورات مختلفي الاجناس والقوة ويؤيد قولي شهادة قومسير المحلة امام المحكمة واقرار وكيل الشركة ايضاً بقوله : اننا حينما ذهبنا الى دكانة المدعى عليه واشترينا باورة نظير التي انا شاعلها من البضاعة التي يبيعها

المدعى عليه   صبحي العيطه



لتطلبها مصلحة الوطن وسترون ميزانية هذا العام مملوءة الجوانب بمطاليب نظارة الحربية غير ان هذه الزيادات لم تنحصر على نظارة الحربية بل تجاوزتها الى كل النظارات تقريبا

الواردات

لقد اتخذنا للميزانية هذه السنة القياس الذي اتخذناه للميزانية في السنة الماضية وهو متوسط واردات السنوات الخمس الاخيرة . وفي مقدمة هذه الواردات اموال الويركو (الاموال المقررة)

اما التقديرات التي قدرناها للاموال المقررة فهي تقديرات السنة الماضية نفسها ولكن الامل كبير بزيادتها نظراً الى جودة المواسم ولان البلاد زراعية ولانه يعقب التحسن الزراعي تحسن في الحالة الاقتصادية في البلاد . وهذا التحسن لا يقتصر على الويركو فقط بل يتناول مصالح البوسطة والتلغراف والجمارك ايضاً . وقد تبين لنا من اخبار بعض ولايات الروملي والاناضول ان رسومات الاغنام بالرغم عن عدم تحصيلها فانها كلها تزيد هذه السنة من مئة الى مئة وخمسين الف ليرة

اما واردات الرسوم الغير المقررة فستتضاعف بلا شك لان حركة الاشغال آخذة في الازدياد فان تقديرات رسم (التمغة) تبلغ اربعمائة الف ليرة وما يقال عن هذا الرسم يقال عن رسوم الفنارات والمرافئ

ومن اهم هذه الرسوم رسم الجمرك فانه لم يكن احد يعتقد ان واردات الثلاثة في المئة تزيد عن ثماني مئة الف ليرة ولكنها بلغت في العام الماضي وهي السنة الرابعة لوضع هذه الزيادة اكثر من مليون ليرة وكانت طريقة تقديم التجار (الفواتيرهم) الى مصلحة الجمرك من اكبر اسباب هذه الزيادة وقد جرينا على هذه الطريقة في النصف الاخير من العام الماضي ولا شك في ان تنفيذها في كل الجمارك منذ هذه السنة يزيد الواردات كثيرا

نعم ان لهذه الطريقة عيوباً كسائر الطرق المتبعة الا اننا اتخذنا وسيلة لتأديب التجار الذين يقدمون فاتورة مزورة الى الجمرك وهي اعلان اسمائهم واسماء اصحاب المعامل الذين يرسلون اليهم هذه الفواتير

وفي قسم الواردات واردات عديدة كرسوم الدخان وسكة حديد الحجاز واملاك الحكومة . اما رسم الرفتية الذي طلب الغاؤه في العام الماضي فقد كانت نتيجة الغائه ان تقصت الواردات ٣٨ الف ليرة في ستة اشهر غير ان الحكومة لا تأسف على هذا النقص الذي انتفع منه المزارعون

العجز والقرض

هذه هي الواردات عرضتها عليكم ويتبين لكم ان العجز في الميزانية يبلغ ستة ملايين و ٨٠٠ الف ليرة ولما كانت قد قدمت هذه الميزانية اليكم كونوا ناظراً للمالية في الحق بان اسأ لكم ايضاً تغطية هذا العجز الا اذا استطعتم ان تزيدوا الواردات او تنقصوا المصروفات . فاشكركم في كلا الامرين الا انهم لا اعتقد انجاحكم فيها ولهذا اظن انكم تأذنون للحكومة في عقد قرض لسد هذا العجز . فقد تقولون ان [illegible] ديون الدولة منذ اعلان الدستور الى [illegible]

حقيقي غير ان الارقام وحدها لا تنفع احياناً فقد اقترضنا اربعة ملايين ونصف مليون ليرة اولاً وتسعة ملايين ليرة لسد عجز السنة الماضية وتسعة ملايين لسد هذا العجز ولكننا دفعنا من هذه القروض ٥ ملايين ونصف مليون ليرة من من اصل رأس المال فلم نضف الى الدين العمومي الا احد عشر مليون ليرة . وقد انفقنا هذا المال في سبيل تأييد الحكومة الدستورية فيجب ان لا تقلق خاطر احد فنعقد القروض في الوقت الحاضر ولو كنا نضطر الى عقدها في الاعوام القادمة فعلى الحكومات التي تخرج من حال الى حال ان تسد العجز في ميزانيتها باحد امرين . اما بضرائب جديدة واما بالقروض . فالحكومة الحاضرة لا تفكر في وضع ضرائب جديدة بل تود زيادة الايراد باصلاح مصالح الحكومة وتنظيمها

ثم ختم الناظر خطبته بزيادة الايرادات مؤملا زيادة زيادة تبلغ خمسة ملايين ليرة في السنوات القادمة . ثم تكلم عن زيادة رسوم التمتع واخذها من الاجانب وعن زيادة رسوم الجمارك ولكنه قال ان حل مسألة زيادة الاربعة في المئة يتوقف على حل مسألة سكة حديد بغداد . ثم اعرب عن رغبة الحكومة في التخلي عن المعامل التي لها شركات وطنية او اجنبية حين الحاجة لان الحكومة لا يسعها ان تكون تاجرة وحكومة في آن واحد . وقال عن النقود انه كلف احد العلماء الاختصاصيين درس تقريرها وانه سيضرب قريبا نقوداً من الالمنيوم من قطع قيمتها ٥ و ١٠ و ٢٠ بارة للتداول بها

الثورة في البانيا

امرت الحكومة الاسطول بان يتوجه من فالونا الى اشقودرة البانيا الملاحقة الالبانيين في تلك الناحية ومنعهم من الانضمام الى الثائرين . وقد استولى على الاهالي في سلانيك بعض الاستياء من جراء جمع الرديف

وترى الصحف النمسوية مهتمة مزيد الاهتمام بالحوادث الالبانية وهي تتبع مجرى الحوادث في تلك الناحية بتتبع الصحافة العثمانية لها . ويؤخذ من الانباء التي تذيعها شركة التلغرافات النمسوية ان موقف جنود الدولة ليس على ما يرام . ولا تزال النجدات تصل الى الارناؤوط وقد استولوا على الخطوط الحديدية ويفهم من الاخبار الواردة من ابك ان الحالة في تلك المدينة تدعو الى القلق فان فريقاً من الاهالي يميل الى الثوار الذين ازداد عددهم بانضمام اهالي جيلان وابرشوفو اليهم على ان قبيلة المردة المشهورة ببسالتها لا تزال على الحياد . وقد سافرت وفود سلمية الى قوصوه وبرشتينه لتهدئة الخواطر [illegible]

العسكرية . ويؤخذ من الصحف الصربية ان البلاد تموج بالثورة موجاً فان السلافيين اخذوا ينضمون الى الالبانيين . وقد ثبت رسمياً استيلاء الثوار على دياكوفا

ووصل الى ضواحي ابك خمسة آلاف الباني وفاوضهم المتصرف طويلاً دون الوصول الى اقناعهم بالعدول عن زحفهم . وهم ينوون بالوقت نفسه ان يزحفوا على ميتروفيتزا

وكنا قد ذكرنا الاشاعة التي مؤداها اعادة الجنرال جاويد باشا الى قيادة الجيش العامل في البانيا وتلقت غازته ده فرنكفور ان الارناؤوط كتبوا اليه يتهددونه بالقتل قبل ان يخرج من سلانيك اذا رضي بهذه المهمة والارناؤوط يصرحون الآن علناً بانهم غير راضين على الحكومة الجديدة وانهم يحاولون ارجاع السلطة المطلقة الى السلطان كما كان ذلك في الماضي « كذا »

حوادث محلية

تقاعد الوالي

بلغنا ان والينا ناظم باشا قد ارسل الى نظارة التقاعد في الاستانة يطلب منها الاعتزال عن الاشغال واجراء راتب التقاعد له . وبلغنا ان راتبه التقاعدي في الشهر لا يقل عن ٧٥٠٠ قرش يمكنه ان يعيش به براحة فيستريح ويريح

دائرة البوليس

ثبت للخاص والعام ان دائرة البوليس عندنا مختلة معتلة وانها بعد التنسيق اسوأ منها قبله فما السبب يا ترى وهل يجب ان تبقى دائرة البوليس عندنا كذلك

اما السبب فاننا نطلب من الوالي والمكتوبجي بيانه فقد تحققنا انه ما عين انسان الا وكان لرئيس تنسيق الدائرة اي المكتوبجي يد في تعيينه وهو عند الوالي كنزلة احمد فهمي بك قومسير السكة

واما كون هل يجب ان تبقى الدائرة عندنا كذلك فهو موضوع بحثنا . فنحن نطلب بكل الحاح اصلاح هذه الدائرة وتقويم اعوجاجها واخراج الذين عينوا بالواسطة او [illegible] انهم لا يصلحون لشيء فضلا عن [illegible]

تسليمهم زمام الضبط والربط وتعيين اناس من اولي الوجدان والاخلاق سواء كانوا عارفين اللغة التركية او غير عارفين فان معرفة الوظيفة اهم بكثير من معرفة اللغة . فماذا تنفعنا معرفة البوليس للتركية وهو جاهل لوظيفته . جاهل لاحوال بلاده . جبان عند اللقاء . فان جهل البوليس لوظيفته كثيراً ما يوقع الحكومة عند ابسط الوقائع في مشكل كبير

فنحن الان نطلب من الوالي ان ينظر الى اصلاح الدائرة نظرة حقيقية خالية من التمويه والعرض فيؤلف لجنة من بعض المأمورين والضباط والاهالي لاختبار رجال الدائرة والتحقيق عن احوالهم واخلاقهم فما كان منهم صالحاً للوظيفة ابقوه والا عينوا غيره . فقد كفانا ما لقيناه ونلاقيه من سوء تصرف رجال البوليس وجهلهم لوظيفتهم . وليس من العدل والانصاف يا حضرة الوالي ان تهمل هذا الامر الخطير اكراماً لفلان وفلان وعسى ان يكفينا التلويح عن التصريح

الاعلانات القضائية

لا خفاء ان الحكومة قد اوجبت نشر الاعلانات القضائية على صفحات الجرائد ليطلع عليها الناس غير ان حكومتنا البيروتية قد حظرت على الجرائد في الدور البائد نشر هذه الاعلانات وحصرتها في جريدة الولاية وان كان لا يقرأها احد وجعلت اجرة كل سطر منها ثلاثة قروش صاغاً ولا تزال جارية حتى الان على هذه القاعدة الاستبدادية المضرة بالحكومة والاهالي معاً . اما ضرر الحكومة فلعدم اطلاع احد على الاعلانات المنشورة في جريدة الولاية . واما ضرر الاهالي فلوضعهم اجوراً مضاعفة على الاعلانات.

نعم ان الحكومة ترسل الى الجرائد اعلانات ولكنها بدون اجرة اما اعلانات الاجرة فانها محصورة بجريدة الولاية دون غيرها . وهي تعتبر ان كل اعلان ينشر في غيرها من اعلانات الاجرة يكون ساقطاً

نحن لا نحب ان نبحث الآن عن واردات جريدة الولاية وكيف تنفق وماذا يأخذ منها المكتوبجي وغيره . بل نرجىء ذلك الى الاعداد الآتية . وانما نسأل حضرة الوالي هو اهل يجوز حصر الاعلانات بجريدة الولاية دون غيرها وهل هذا موافق للعدل والقانون . وهل يجوز ان تكون جريدة الولاية ضريبة على المأمورين ليتمتع بوارداتها زيد وعمرو

المدرسان التركيان

بلغنا ان فريقاً من اولي الغيرة والحمية قد عزموا على ارسال التلغرافات الى المقامات [illegible]

الاختصاصية في الاستانة يحتجون فيها على تعيين المشيخة وولاية بيروت مدرسين تركيين لمدينتنا دون ان يفقهوا من العربية شيئاً لان البلاد في اشد الحاجة لعلوم الدين . وان رجال العلم في حاجة شديدة لامثال هذه الرواتب وانهم احق بها من غيرهم

النقابة الصحافية

لجنة وضع قانون النقابة الصحافية تعلن انجاز تنظيم القانون الذي عهد اليها بوضعه وتدعو الرصفاء الكرام الى جلسة في النادي الساعة ١٠ عربية من هذا اليوم (الثلثاء)

(اعضاء اللجنة)

بلغنا ان دفترداية الولاية لم تدفع منذ شهرين لمستخدمي اقلام الولاية رواتبهم المنسقة ضمن المخصصات المصدقة مع ان سائر الموظفين قبضوا رواتبهم فلماذا يا ترى هذا التخصيص

كتب الينا من دمشق ان الامير علي باشا الحسني الجزائري قد ربح الدعوى المقامة من قبله على فلاحي قريته في قضاء القنيطرة اذ تبين للمحكمة ان ليس لدى الفلاحين حجج صالحة

جاءتنا رسالة من طاهر افندي عبد الدائم احد وجهاء حمص المقيم في القاهرة يشكر فيها الحضرة قائدنا العربي محمود شوكت باشا لاهتمامه وعنايته بشكوى بقايا رديف حمص التي ورثها الاستبداد مما قابله اولئك بمزيد الشكر وعظيم الامتنان

ياور اكرم

جعلت باية ياور اكرم مقيدة بحيث لا توجه بعد الآن الا للذات واحدة فقط من اركان الجيش وستبقى دائماً على هذه الحالة . وقد وجهت الآن الى محمود شوكت باشا ناظر الحربية مكافأة لخدماته الفائقة العادة

اتصل بنا انه بعد ظهر (الاحد) الماضي شاهد بوليس محلة الجميزة احمد افندي الدنا فارس بن انطون الحداد مهرولا ومسرعاً للاشتباه به فقبض عليه وتحراه من الآلات الجارحة فلم يجد معه شيئاً وبالتالي جاء مخبر بانه طعن محمد الامير بن ناثر من قرية [illegible] [illegible] التابعة لقضاء [illegible]

حلاقة احداها في ظهره والثانية في رجله فساقه عندئذ الى المخفر واستدعي المدعي والشهود ولدى التحقيق تبين ان فارساً المذكور هو الضارب فسلم لدائرة البوليس فاطلقت هذه سراحه

وشاهد ايضاً بوليس المحلة المذكور عند الساعة ١٢ من ليل الاثنين مرور العربات بسرعة وغير منيرة مصابيحها فابتدأ ينبه هذا وذاك من الحوذية بعدم السرعة واشعال المصابيح طبقاً لاوامر الحكومة وبالصدفة مرت عربة متصرف الجبل وعربة حنا افندي المدور ترجمان قنصل فرنسا مسرعتين وغير مشعلة مصابيحها فأوقفهما وأمر سائقيهما بتنويرها

ثم بلغنا ان المتصرف استاء من البوليس فطلب من المدير نقله الى مخفر آخر فنقل

تعزيز الاسطول

بعث المركز العمومي لجمعية اعانة الاسطول العثماني الى الولاية بياناً هذا تعريبه

كان من آثار الجود والحمية اللذين ابرزتهما ملتنا النجيبة ان اوصت جمعيتنا معمل (شه هاتو) على اربع سفن مخربة للتوربيل وهي التي قررت نظارة البحرية ومجلس الوكلاء الخاص استصناعها من اصل السفن التي ازمعت جمعيتنا على اهدائها الى الحكومة ووافقت الجمعية على هذا القرار وقد تم التوقيع على مقاولتها من طرف مرخصي الجمعية ووكلاء المعمل وسلمت الجمعية باسم المعمل الى بنك دويجه بواسطة البنك العثماني نصف ثمن هذه السفن وقدره ١٩٧ الفاً و ٤٧٥ ليرة عثمانية لأن شروط المقاولة تقضي باداءه سلفاً

وستسلم السفينة الاولى من هذه السفن وهي (ياذكار ملت) بعد شهرين ونصف ثم تسلم السفن الثلاث الباقية بعد ذلك بخمسة عشر يوماً لكل سفينة وتمتحنها اللجنة التي تؤلفها نظارة البحرية حتى اذا رأتها موافقة للمطلوب قبلتها حالاً

اما اذا كانت غير موافقة لاحكام المقاولة او لم تسلم في وقتها المعين فتتلك دويجه هو الكفيل باعادة الثمن مع مرابحته

فجمعيتنا ترجوكم ان تتفضلوا بتبشير ارباب الحمية [illegible] على يدها الى الامة [illegible]

تركيا وبلغاريا

والاتحاد البلقاني

جمعية سياسية مهمة

من الاخبار المهمة التي نشرتها صحف العاصمة ان الموسيو ناجاويج معتمد بلغاريا السابق في الاستانة قد شكل جمعية في بلغاريا انتخب اعضاءها من الاحزاب المختلفة فيها ثم بعد عقد الجمعية اجتمعت عدة جلسات ووضعت نظاماً لها وافق عليه الجميع

وستكون هذه الجمعية السياسية ذات علائق مع السياسيين الذين يشايعون فكر (الاتحاد البلقاني) وائتلاف حكوماته وستكون علائقها مع هؤلاء السياسيين بدون واسطة وستبذل جهدها لايجاد اتفاق سياسي اقتصادي بين تركيا وبلغاريا وسائر حكومات البلقان

طلبة بلغاريا

يتجولون في تركيا

ورد من صوفيا عاصمة بلغاريا الى الصحف التركية ان طلبة كلية (لوم بالانغا) سيجرون سياحة تحت رياسة معلميهم فيزورون البلاد الصربية ثم يأتون اسكوب . سلانيك . جناق قلعه الاستانة

وسيأتي عدا هؤلاء ستة وعشرون معلماً وطالباً من القسم التاريخي عن طريق ادرنه الى آينه روز ويجرون سياحة علمية فنية

احتجبت جريدة الهلال العثماني التي كان يصدرها في دمشق واليها اسماعيل فاضل باشا على اثر احتجابه عن دمشق ويقال انها اصبحت جريدة دهرية بدلاً من يومية

العسكرية والمأمورون

بعثت نظارة الداخلية بمادتين نظاميتين في بيان المعاملة التي ستجري بحق من يدخل في الخدمة العسكرية من المأمورين والكتبة وهاك تعريبهما

المادة الاولى : الذين يدخلون في الخدمة الموظفة النظامية من عموم المأمورين والكتبة سواء كانوا من اصحاب الوظائف المستقلة ام المشتركة يعدون منفصلين من مأمورياتهم اعتباراً من تاريخ انفكاكهم عنها ومتى انتهت مدة عسكريتهم يعينون ترجيحاً على غيرهم في مأموريات معادلة لمأمورياتهم عند اول محلول

المادة الثانية : الذين يؤخذون تحت السلاح من عموم المأمورين والكتبة اثناء مدة الاحتياط او الرديف او المستحفظ يعدون مرخصين سواء كانوا من اصحاب الوظائف المشتركة ام لا ويعطى ثلث رواتبهم لعائلاتهم والثلثان الباقيان للذين يعينون وكلاء عنهم

اما المأمورون الذين يؤخذون تحت السلاح بقصد التعليم ويكونون من افراد الاحتياط او الرديف والذين يؤدون البدل النقدي عن خدمتهم الموظفة ويشتغلون في العسكرية للتعليم مدة ثلاثة

اشهر فهؤلاء يعدون مرخصين اثناء مدة التعليم ويستوفون رواتبهم بتمامها . لكن اذا كانوا من اصحاب الوظائف المستقلة او كان لا بد من نصب وكلاء عنهم عند انفكاكهم عن خدمة الدولة فتجري المعاملة بحق رواتبهم وفقاً للفقرة الاولى من هذه المادة

في ٨ ربيع الاول سنة ٣٢٨

وفي ٦ مارت سنة ٣٢٦

صدى الجامعة العثمانية

جريدة تصدرها جمعية الجامعة العثمانية موقتاً عند اللزوم . غايتها على ما ذكرت في مقدمتها بث روح الوئام بين العناصر وجمع كلمة الشعب العثماني على حب الوطن لتنهض الامة به الى ما يليق بمجد الدولة وترمي اليه همم المصلحين فنعمت الغاية ونعم القصد اذ لا شيء انفع للامة العثمانية من اتحاد عناصرها ولا شيء اضمن لنجاحها من اتفاق ابنائها لهذا نود ظهور صدى الجامعة يومياً مقصورة على هذه المباحث المفيدة

سؤال قانوني

نرجو الجواب عليه من علماء القانون

اقيمت دعوى سرقة على جماعة معلومين لدى مرجعها الاستنطاقي وفي اليوم المعين للمحاكمة حضرت الى حجرة المحكمة قبل اجتماع الهيئة الحاكمة فوجدت كاتب الضبط يتلو على المظنون تلاوة الافادات وقرار المستنطق ليكونوا مستعدين لدفع الحق بالباطل فهل للكاتب المومى اليه الحق بذلك ولا يسأله القانون العادل عما فعل ام هو ممنوع من مثل فعله قانوناً فنرجو الجواب من مدعي عمومي الاستئناف في مركز ولايتنا افيدونا مأجورين

دمشق ف د

فكاهات

بين ابن وابيه

جاء في جريدة الراوي المزلية التي تصدر في دمشق :

— خذني معك يا ابت الى السوق

— ولماذا ؟

— اريد ان انظر الى الدستور الذي يتكلم عنه الناس

— الدستور لا ينظر في السوق يا بني

— اين اراه اذن وهل هو مأكول او منظور

— ان الدستور غير مأكول ولا منظور بل هو نظام وضع لاصلاح البلاد واسعاد العباد وتقرير الامن وحفظ الحقوق

— هل ان هذا الدستور في الشام الآن

— لا شك ولا شبهة

— لا يا ابي انا لا اصدق كنت عام اول تنتشم مرة او مرتين في الاسبوع صرت للفحم وتجدف وتخاصم كل يوم . كانت الازقة نظيفة وتكنس وتنظف اكثر الايام وكانت فيها بلاط مرصوف اصبحت الحمد لله بلا بلاط والاقذار فيها بالاكوام . كانت الناس يحترم صغيرها كبيرها اصبحوا اليوم لا يطيقون ذقن احد

— الدستور ولدي في استانبول بدو سنين حتى يصل الى كبر وزير اولاً امر بلده وما حولها فتكبر فينا وتحيينا اليس الامر كذلك يا ابي ؟

هكذا من الأصل